التقارير المالية لمن ؟

الأستاذ: عقاري مصطفى
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة باتنة

ملخص

رغم الكثير الذي قيل وكتب في نظرية المحاسبة عن أهداف التقارير المالية، فلا زال الاختلاف قائما حول ما إذا كانت التقارير موجهة في الأساس إلى فئة معينة من المستعملين كالملاك (المساهمين) أو لفئة المستثمرين (الساهمين المحتملين، المقرضون)، أو لفئة ثالثة تجمع العناصر الأخرى، أو لهم جميعا. إذن لمن توجه أو تقدم التقارير المالية؟ وهل وفقت المحاسبة كنظام معلوماتي في تلبية احتياجات مختلف المستعملين لها (المتلقين) وبدرجة واحدة من الأهمية أو يستفيد منها البعض على حساب الباقي؟

Abstract

Despite of what has been written in the literature of accounting, there still exist divergent opinions about whether financial reporting should be communicated to owners, investors, creditors, or to both constituencies including others as well. Thus, who are the users of financial reporting? Is accounting, as an information system, able to provide users with information that is helpful in decision making.

مقدمة

لقد أثير مثل هذا التساؤل من قبل من طرف **Moonitz (1961)** والذي أكد أن كل من يعتمد قاعدة نفعية (فائدة) المحاسبة عليه أن يجيب على السؤالين الهامين: مفيدة لمن ؟ وفي أي غرض ؟ وهو من دعاة توفير معلومات متنوعة لكثير من المستعملين، ولأغراض مختلفة(1).

أصبح النمو الاقتصادي في الدول النامية(الناشئة) يستقطب اهتمام كل من المستثمرين وباقي متخذي القرار والباحثين. وصار اهتمامهم المشترك هو توفر المعلومات المالية وغير المالية بالنوعية العالية حول مؤسسات هذه الدول. فلقد كانت وتيرة زيادة نمو تدفق راس المال الخاص الأسرع كعنصر من راس المال المتدفق نحو الاقتصاديات الناشئة. غير أن النقص النسبي في المعلومات حول هذه الدول يمثل أحد العوامل الثلاث(نوعية المعلومات، المخاطر، ضعف السيولة) التي تعمل ضد نمو تدفق رؤوس الأموال نحو هذه الدول(1).

لتعميم الفائدة حول هذا الموضوع تم التطرق إلى عرض أهمية التقارير المالية التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة المالية كحصيلة مختصرة عن أنشطتها الاقتصادية بغية تمكين مختلف المستعملين من تقدير القيم، الزمن، والتحصيلات النقدية المتوقعة. ودعمهم بالمعلومات التي تسهل لهم عملية إجراء المقارنات. يجب أن تخضع عملية إعداد التقارير المالية لقواعد وقوانين متعارف عليها تسمى بالمعايير المحاسبية. و تمثل هذه الأخيرة الإطار المحاسبي الذي يحكم العمل المحاسبي وينظمه، وأي خلل أو قصور يميزه يؤثر بدون شك على نتائج قرارات مختلف المستعملين سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

ويمكن تعريف التقارير المالية على أنها الكشوف والجداول المالية التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة أصول والتزامات الميزانية المؤسسة، ومن جهة أخرى النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف الأنشطة الاقتصادية جدول الأرباح والخسائر، عمليا يضاف إلى ما سبق جداول وكشوف أخرى كجداول الملحقات كما هو معمول به في الجزائر، وجدول التدفقات النقدية، وجدولة تخصيص أو توزيع الأرباح كما هو معمول به في بلدان أخرى.

ونظرا إلى كون المستعملين لهم أهداف متباينة، فإنهم يلحون على النوع من المعلومات الذي يتناسب مع قراراتهم. غير أن هذه الرغبة لم تتحقق بشكل كبير لحد الآن، ولا زالت هناك أبحاث ودراسات تعمل لتضييق الخلاف فيما بين المهنيين في المحاسبة والأكاديميين لعرض نماذج لمعايير أكثر ملاءمة للتغيرات الحاصلة الآن والمتوقعة مستقبلا.

أهمية التقارير المالية

تؤدي التقارير المالية دورا أساسيا في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن مجالات أخرى اجتماعية، سياسية، وثقافية. فالواقع الاقتصادي يتطلب معلومات مالية (جزئية، وكلية) يستدل بها في إصدار أحكام على أداء ما (تقييم ورقابة)، أو يسترشد بها متى ظهرت الحاجة لاتخاذ قرارات مستقبلية.

إن عملية تخصيص الموارد المالية (رأس المال) على مختلف البدائل المتاحة هي قرار حرج وهام لأنها المنطلق لاقتصاد قوي قوامه أن ترتفع فيه نسبة الإنتاجية، وتتضاعف طاقة الإنتاج، تشجع فيه المهارات والإبداعات، وتخلق أسواق فعالة تنساب من خلالها السلع والخدمات المنتجة. كذلك تنشط فيه الأسواق المالية، فيتقارب المستثمرون باعة وشراة. ومن ثمة تتوفر لهم ظروف تنافسية مواتية يتبادلون فيها المصالح ويجنون منها المكاسب. أما إذا حدث العكس. حينئذ يتم تخصيص الموارد المالية بكيفيات لا تتسم بالعقلانية بسبب انعدام الدعم المعلوماتي المحاسبي(المالي وغير المالي)، والمعلومات الأخرى، أو ضعف في مستوى اكتساب ثقافة الأعمال. فذلك يؤدي بدون شك إلى ممارسة غير مجدية اقتصاديا، فتكون إنتاجية المشاريع منخفضة وتكون تكلفة رأس المال مرتفعة وغيرها من النتائج السلبية المالية وغير المالية.

إضافة لما سبق، عندما لا تتوفر المعلومات الضرورية فإن المستعملين للتقارير المالية لا يحسنون تقييم الفرص الاستثمارية ولا تقدير حجم المخاطر ودرجة احتمال حدوثها الملازمة لتلك الفرص. أما المعلومات التي يستفيد منها مستخدمها فتتوقف على:

1. مصدرها، ودرجة دلالتها، ومدى صدقها.

2. تكلفتها ودرجة الاستفادة من خدماتها.فعندما تكون المعلومات كاملة (كافية) ويكون مصدرها موثوقا به من حيث الخبرة والكفاءة، يتوقع أن يكون احتمال اتخاذ القرار جيدا.

معايير إعداد القوائم المالية

معظم المؤسسات المتوسطة والكبيرة في الدول المتطورة تتداول أسهمها في الأسواق المالية. وتلعب تقاريرها المالية الدورية دورا هاما في الإعلام والإشهار. مما يتيح الفرصة للمستثمرين والمستشارين الماليين من التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة، واختيار ما يتناسب مع أهدافهم. فمن خلال التقارير المالية يتم استكشاف المعالم والدلائل التي تستخدم (يستدل بها) في اتخاذ قرارات مستقبلية. وحتى يتحقق ذلك يستوجب أن تكون التقارير المالية معدة بالكيفيات التي تنص عليها القواعد والقوانين المحاسبية المتعارف عليها.

عرفت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية انتعاشا كبيرا في الأبحاث في مواضيع شتى في مجال المال والأعمال في مختلف الدول المتطورة. كان من ضمنها تطوير المحاسبة كنظام معلوماتي لا يقتصر موضوعها على التسجيل، والتلخيص للأنشطة، والأعمال الاقتصادية والمالية التي تحققت خلال السنة، وتبليغها للملاك حتى يتطلعون إلى ما آلت إليه ثروتهم (رأس مالهم) بفضل عناية من أوكلت لهم التصرف فيها وإدارتها، وتسييرها. واعتمادا على ذلك يتخذ الملاك (المساهمون) القرارات التي يعتقدون أنها الأنسب لتعظيم ثروتهم في ظروف يتنبئون بمتغيراتها.إن النظرة السابقة للتقارير المالية والتي كانت موجهة في أول الأمر للملاك كان ما يبررها آنذاك وهو:

1. الاعتماد على رأس المال الخاص بدرجة كبيرة. أما اللجوء إلى الاقتراض فكان ضعيفا نسبيا.
2. ضعف وسائل قنوات الاتصال التي لم تكن بالمستوى الذي تعرفه حاليا. أما الآن فقد تغيرت النظرة تجاه التقارير المالية وأصبح ينظر إليها على أنها القناة الإعلامية الاقتصادية الأكثر استعمالا من طرف جهات خارجية(فضلا عن الملاك) منها من يتعامل مع المؤسسة بشكل مباشر مثل: المساهمين، المقرضين،

الموردين، الضرائب ... وبشكل غير مباشر: مكاتب الاستشارات المالية، الصناعيين، والوسطاء، والباحثين، وهيئات حكومية وغير حكومية أخرى.

إن هذا التعدد في فئة المستعملين للتقارير المالية يطرح بدون شك موضوع عدم التجانس في الاهتمامات والرغبات، مما يثير التساؤل فيما إذا كانت التقارير المالية كوحدة واحدة في أي اقتصاد أو دولة يلبي مختلف هذه الاهتمامات التي يكون بعضها متضاربا. بعض العناصر المكونة للمستعملين بما فيهم بعض المؤسسات في أمريكا عندما تعرفوا على أهمية نوعية التقارير المالية تساءلوا عن جدوى القيام بإجراء البحوث والدراسات حول تحسين هذه التقارير. وتساءلوا لماذا لا يترك سوق الأموال هو وحده يحدد بشكل آلي طبيعة ونوعية التقارير المالية الضرورية لاتخاذ القرارات، حيث يؤكدون بأن السوق يمنح الحوافز القوية للنوعية العالية من التقارير، ويكافئ أصحابها، ويعاقب أصحاب التقارير الرديئة من خلال تسهيل أو تصعيب الحصول على الأموال (رأس المال)، أو زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال. وأي معايير مستهدفة جديدة للتقارير المالية ستؤدي إلى تعطيل ميكانيزمات السوق الذي يعمل جيدا الآن. كذلك بإمكانها أن تؤدي إلى زيادة تكلفة التقارير دون مبرر حيث تصبح المعايير مكلفة، غير فعالة، غير ضرورية وإجراءات بيروقراطية(3).

إن التعليل (التبرير) الاقتصادي غير قادر على ربط تغير العوامل الاقتصادية بما يحيطها من متغيرات اجتماعية وسياسية، حيث تقوم تنبؤاته على افتراض أن مؤشرات وقيود السوق هي القوى الوحيدة التي تكيف النشاط الاقتصادي(4).

ورغم ذلك تلعب التقارير المالية دورا مهما في مساعدة آليات السوق لتعمل بفعالية لمصلحة منتجها ومستخدمها على حد السواء، وهي ضرورية لأنها تشجع الطرفين المستعمل والمنتج للتقارير على الفهم المشترك للمفردات والمفاهيم الواردة بالتقارير مما يسهل لهما التفاهم حول محتوياتها. وحتى يتحقق هذا الغرض لا بد وأن تكون الكشوف المحاسبية ومرفقاتها معدة بما يتوافق والقواعد والقوانين المحاسبية المعتمدة والمعمول بها، أي:

1. أن أي تقارب محتمل بين المؤسسة والمستعمل في مجال الأعمال يكون مشروطا بتوفير هذه الأخيرة للقوائم أو الكشوف المحاسبية. وهذا التجاوب فيما

بين المستعمل للمعلومات والمقدم لها مبني على فرضية أن كل منهما يقبل بالقواعد والقوانين المنظمة للعمل المحاسبي، وإعداد التقارير، ويرى أنها مفيدة.

2. إن السعي وراء وضع المعايير هو ترقية التقارير إلى المستوى الذي يجعلها بعيدة نسبيا (خالية) عن التحيز، أو المزاج الشخصي وذلك بهدف أن تكون محايدة تنال قبول من يستعملها، وتزال أو تبدد مخاوفه حول صدقيتها وتعزز الثقة فيها.

3. غياب معايير إعداد التقارير المالية يصعب إجراء المقارنات فيما بين الأشياء مهما كانت. لأن المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير تصبح فاقدة الدلالة بالنسبة لمستعملها. فمثلا إذا رغب المستثمر أو غيره في اتخاذ قرار يخص توظيف أمواله فإن عليه في المرحلة الأولى جمع المعلومات الكافية عن الشركات أو المؤسسات التي تمنح له فرصا للاستثمار، ثم يقوم بدراستها وتحليلها، بعد ذلك يجري عملية المفاضلة من بين البدائل مستخدما طبعا الأساليب والطرق الكمية المناسبة.

4. تطبق المعايير المتعارف عليها في إعداد التقارير المالية، مما يسمح للمراجع بعد الانتهاء من عمليات الفحص والتدقيق بأن يبني تصريحه حول مدى مطابقة العمل المحاسبي لتلك المعايير، ومن ثمة الحكم على صدق وعدالة الكشوف المحاسبية المكونة لتلك التقارير.

يفهم مما سبق بأن وضع معايير لإعداد التقارير المالية له أكثر من أهمية ليس فقط بالنسبة لمنتجي التقارير (المؤسسة)، وإنما أيضا لمن يحتمل أن يستعملها، شريطة أن تكون مرنة وغير مكلفة. كما تعمل المؤسسة الناجحة على تطويع خصائص منتجاتها وخدماتها بما يتناسب واحتياجات زبائنها، تعمل كذلك على تحسين تقاريرها المالية.

لأهمية هذا الموضوع تشكلت لجنة(•) المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين العموميين(5). مهمتها بحث وعرض المبادرات التي من شأنها تحسين وتثمين

• ليس من اختصاص اللجنة وضع المعايير إنما تعمل على تقديم اقتراحات ثم تتحسس تجاوب عامة المستعملين و تعرض نتائج ذلك على المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) ليعتمدها طالما رآها كافية.

المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لتقوية ثقة من يستعملها، ويعتمد عليها في اتخاذ قراراته وإصدار أحكامه. ومن توصيتها:

1. تدعيم نفعية التقارير المالية،
2. تفادي الغش و العمل على استكشافه،
3. ضمان موضوعية المراجع واستقلاليته،
4. العمل على تفادي الاختلافات غير المبررة التي تتسبب في كبح العزائم، والتقليل من قدرة المهنيين المحاسبين في تلبية الاحتياجات المتزايدة للتقارير المالية،
5. تحسين مهنة المراجعة والتدقيق المحاسبي وتطوير نظمهما.

المستعملون للتقارير المالية

تتعدد الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بعضها له علاقة دائمة ومباشرة بالمؤسسة، كالمسيرين والملاك، والبعض الآخر له علاقة غير مباشرة (علاقة تعامل ظرفية تحددها المصلحة المشتركة) مثل المقرضين الموردين، الدولة...إلخ.

نشأت عن هذا التعدد رغبات متنوعة في المعلومات المطلوبة تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه. وفيما يلي ملخص عن مختلف المستعملين:

1. المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون:

يتطلع هؤلاء إلى التقارير المالية التي تمكنهم من:

- استكشاف درجة ربحية المؤسسة في الحاضر والتوقعات المستقبلية، والتعرف على مدى جدوى الاستثمار فيها من عدمه.
- الوقوف على مدى الاستخدام الاقتصادي الأفضل لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين، وتدارك أي خلل من خلال الجمعيات العامة. ويكون مؤشر الربحية من الطرق التي يعتمد عليها في الحكم على أداء المؤسسة.

2. المقرضون

يمكن أن يكون مقرضا أي هيئة مالية(بنوك، صناديق، التوفير، أخرى)أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي آخر ترغب في توظيف أموالها على الأمد القصير، المتوسط، أو الطويل بغية تحقيق عائد اقتصادي (فائدة). وحتى تتم عملية اتخاذ قرار الاقراض بشكل عقلاني لا بد من توفر المعلومات الكافية (مالية وغير مالية) حول الوضعية المالية لطالب القروض. بحيث يكون التركيز في التحليل على درجة الملاءة المالية (السيولة) طول فترة الدين وذلك باستخدام بنود الميزانية وجدول النتائج. والتدفقات النقدية حاضرا و المتوقعة مستقبلا(الموازنات التقديرية للسيولة). ولتحقيق تلك الأهداف يستعمل المقرضون عدة نماذج منها:

- مقارنة عوائد المؤسسة الحالية والمخططة أو المتوقعة مع الأعباء الثابتة الحالية والمتوقعة، مقارنة التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة مع خدمات الديون الحالية والمتوقعة،
- تقدير قدرة المؤسسة على زيادة السيولة من جراء بيعها للأصول،
- تقدير قدرة المؤسسة على زيادة رأس المال.

3. الدولة

ممثلة في أجهزتها المختلفة (ضرائب، حماية اجتماعية، حماية البيئة) والتي تسهر على ضمان احترام المؤسسات تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها، مستخدمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي تتلقاها بشكل دوري، أو التي تطلبها إذا ما رأت ذلك ضروريا. فمصالح الضرائب مثلا تتعامل مع المؤسسات باستمرار، وهي تحرص بحذر وصرامة على احترام المؤسسات للقواعد والقوانين الضريبية المتعامل بها من خلال مراقبتها للكشوف المحاسبية الختامية، والتقارير الدورية كالتصريح الجبائي وطلب المستندات المؤيدة له إذا اقتضى الأمر ذلك.

تشكل كذلك التقارير المالية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر المعلوماتي الأكثر أهيمة في إعداد الحسابات الوطنية(الاقتصاد الكلي). وتعتبر تقارير هذه الأخيرة مصدرا معلوماتي لإعداد السياسات والخطط الوطنية.

4. العمال

تمثل هذه الشريحة من فئة المستخدمين للتقارير المالية عنصرا مهما بالنسبة للاقتصادات التي تراهن مختلف هيئاتها الحكومية وغير الحكومية على ترقية العمال، وتحسين ظروف عملهم باعتبارهم القوة الفاعلة التي تساهم في خلق الثروة من خلال إشرافها المباشر على تسيير، واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

فحتى يشعر العمال بان أهداف المؤسسة هي الرهان على تحقيق أهدافهم. يستوجب الأمر تبليغهم وإعلامهم هم أيضا بالنتائج والوضعية المالية المحققة عن كل فترة حتى يشعرون بروح المسؤولية، ويدركون نتائج جهدهم.

يعتمد العمال من خلال نقابتهم في التفاوض مثلا على تحديد بعض مستحقاتهم على القيمة المضافة المحققة، ومعدل مردودية العامل، وبعض المؤشرات الأخرى التي تستخرج من القوائم المالية والملحقات المكونة للتقارير المالية.

5. الموردون

تتم معظم العمليات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين على الآجل. وحتى تسيطر المؤسسة الموردة على سياستها الائتمانية التي تعتبر مصدر سيولتها المستقبلية، عليها أن تطلع على المعلومات التي تمكنها من معرفة ما إذا كان زبائنها يتوفرون على القدرة المالية الكافية للوفاء بالتزاماتهم في الأوقات المحددة وفق الشروط المتفق عليها.

6. الإدارة

إن إدارة المؤسسة بمختلف أقسامها تكون على إطلاع مستمر بما يجري ضمن مجال كل وظيفة. لكن الأمر يقتضي التنسيق فيما بين الوظائف حتى يتم العمل

بتناسق وانتظام. ولن يحدث ذلك إلا إذا توفر نظام معلوماتي يضمن تدفق المعلومات بسرعة وبدون انقطاع، وبأقل تكلفة، ويضمن تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

تحتاج الإدارة إلى التقارير المالية عن الفترة المنتهية (السنة) التي تعدها هي نفسها وذلك للتمكن من إجراء المقارنة بين ما تم تحقيقه وما كان يجب تحقيقه(المخطط) للوقوف على الانحرافات وتحليلها ثم دراسة ما يجب القيام به لتحسين نقاط القوة، وتفادي نقاط الضعف.

7. الزبائن

يحرص بعض الزبائن على الاستمرار في اهتمامهم بأمور المؤسسة الموردة في ظل ظروف معينة، كأن تكون هذه الأخيرة الممونة لمواد أولية تعتبر استراتيجية لها في السوق، وذلك للتمكن من مراقبة التقلبات الاضطرارية(الإضرابات، العوامل الطبيعية، الإفلاس...) وتقدير النتائج المحتمل حدوثها على تلك المؤسسة الحليفة.

8. المنافسون

يستعملون المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية بهدف معرفة القدرات التنافسية التي يتوفر عليها غيرهم. حينها يقررون الاستراتيجيات التي تمكنهم من محاصرة توسع منافسيهم في السوق. فمثلا على المنافس مراقبة مستوى مخزون وسيولة الآخرين. فكلما كان المخزون يفوق المستوى المطلوب يكون احتمال تخفيض الأسعار ضروريا عند ظهور الحاجة للسيولة. أما إذا كان مستوى السيولة مرتفعا، فهذا يوفر للمؤسسة مجالا للمناورة، ويتيح لها إمكانية التوسع، أو بسط النفوذ على مؤسسة أخرى تدنت قيمة أسهمها نتيجة توقع انخفاض أرباحها مستقبلا.

9. آخرون

بالإضافة إلى ما سبق هناك عدد آخر من المستعملين للتقارير المالية مثل:

- الصحافة المتخصصة وغير المتخصصة،

- مراكز الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية،
- الجمعيات الحكومية وغير الحكومية: حماية البيئة، المستهلك، الصحة...

ويمكن تصنيف المستعملين للتقارير المالية في عدة مجموعات حتى يسهل دراستها اعتمادا على عدة اعتبارات كعلاقتهم بالمؤسسة(مباشرة، غير مباشرة)، أو أهدافهم (استثمار، إقراض)، وغيرهما. أوردت لجنة منبثقة عن(AICPA)(6) تصنيفين حديثين وتبنتهما نتيجة بعدهما الاقتصادي في أمريكا. وهما المستعملون: المحترفون، وغير المحترفين. وركزت اللجنة على احتياجات المستعملين المحترفين من المعلومات بدل المستعملين غير المحترفين الذين يستخدمون التقارير المالية لأغراض شخصية لا علاقة لها بأعمالهم أو أنشطتهم وذلك للأسباب التالية:

- يتخذ المحترفون القرارات بالاعتماد على نماذج وأساليب عالية التخصص. حيث الكفاءة المهنية، والموارد التي يشرفون عليها، والمؤسسات التي يعملون لها أوفيها، ذلك كله يفوق بكثير ما هو متاح لغيرهم من مستعملي التقارير المالية.
- تزايد إجمالي رأس المال الذي يقع تحت رقابة أو سيطرة المحترفين بوتيرة سريعة في العشريتين الأخيرتين . وذلك راجع إلى حد ما إلى التوجه السائد وهو الشراكة في رأس المال الذي يعني تمركز أو تجميع مبالغ كبيرة تحت نفوذ القلة النسبية للمستعملين المحترفين.
- ازدياد الأسواق تعقيدا، وتسارع تغير الأحداث والظروف تسببا بشكل كبير في دفع المستعملين غير المحترفين إلى اللجوء إلى طلب خدمات المحترفين (بمن فيهم الوسطاء، المحللين، وغيراهما) حين اتخاذ قراراتهم وذلك يتطلب الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المحدودة، والإلمام بالكثير من البيانات والمعلومات الاقتصادية الموضوعية الدقيقة وتحليلها ودراستها. وهذه كلها أمور تقتضي الاستعانة بخبرة أهل الاختصاص. وهذا ما عمل على تزايد تأثير المحترفين على تخصيص أو توزيع رؤوس الأموال.
- بسبب الخبرة والوقت المكثف المستعمل، أصبح المحترفون أكثر استعدادا وقابلية لفهم احتياجاتهم من المعلومات، والأسباب المتعلقة بتلك الاحتياجات

الخصائص النوعية للتقارير المالية

لا يعير المستعملون اهتماما للتقارير المالية إلا إذا تبين لهم أنه يمكن فهمها، وأنها جديرة بالثقة، ومناسبة لاحتياجاتهم، ويمكن الاستفادة منها. إن مثل هذه الاستجابة ترتبط إلى حد ما بموقف المستعملين من منتجي التقارير المالية وفقا لبعض الأفكار التي تكونت مسبقا عن أهميتها النسبية لهم، والتي يمكن أن تكون خاطئة.

وحتى تلعب التقارير المالية دورا مميزا في توجيه سلوك المستعملين نحو اتخاذ القرارات الرشيدة الصائبة، يستوجب أن تكون المعلومات المقدمة في التقارير المالية تتميز بالخصائص التالية (7)، أي أن تكون:

1- لها علاقة بالموضوع المطروح،

2- دقيقة ويمكن الاعتماد عليها،

3- موضوعية،

4- في الوقت المناسب،

5- واضحة ومفهومة،

6- متجانسة ويمكن مقارنتها.

تسعى جميع الأنظمة المحاسبية في الدول المتطورة إلى توفير الإطار ألمفاهيمي، والفني المبني على أسس وقواعد ثابتة (معايير)، تضمن من خلاله تدفق المعلومات الاقتصادية المعبرة عن أوجه الأنشطة التي تمارسها المؤسسة في فترة معينة نحو مختلف المستعملين لها. فتتخذ القرارات بدرجة كبيرة من الدقة. في حين أن أهم العوائق أمام نجاح خطط التنمية في الدول النامية هو عدم وفرة المعلومات اللازمة، أو عدم دقة القدر المتوفر منها، وهذا ما يسمى بضعف المعلومات، والذي قد يكون له آثارا عكسية وسلبية على خطط التنمية منها(8):

1- أن اختيار نموذج التنمية سوف يبنى على أسس غير واقعية وأن النموذج المستخدم قد لا يكون مناسبا للبلد المعني،

2- أن النموذج المستخدم قد يغطي أجزاء معينة من الاقتصاد ليس ذلك بسبب أهميتها ولكن بسبب توفر المعلومات عنها،

3- إن ضعف المعلومات عن العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة يمكن أن يؤدي إلى وضع خطة غير متناسقة داخليا وعليه لا يمكن ترجمتها عمليا،

4- إن ضعف المعلومات عن الندرة النسبية للمصادر المتاحة للتنمية قد يؤدي إلى سوء توزيع المصادر الاقتصادية في الاقتصاد،

5- إن ضعف المعلومات عن درجة إنجاز الأهداف المنشودة لخطط التنمية سيجعل تعديل الخطط أمرا مستحيلا.

خاتمة

تعتبر التقارير المالية همزة وصل بين منتجها (المؤسسة) ومستخدميها(متخذو القرارات). حيث تم توضيح هذه العلاقة من خلال تحديد أهمية التقارير المالية في تقديم المعلومات المعبرة عن نتائج الأنشطة الاقتصادية عن الفترة المنتهية (مستوى الربح، أو الخسارة)، وكذلك المركز المالي (ممتلكات، والالتزامات)، مما يسمح لمختلف المستعملين باكتساب المعلومات الضرورية لاستخداماتهم. وحفاظا على صدق وعدالة التقارير المالية، استوجب الأمر وضع قواعد ومعايير تنظم وتسير العمل المحاسبي يتقيد بها الجميع، وتؤدي دورا فاعلا في إجراء المقارنات، واتخاذ القرارات.

إن التقارير المالية ليست هدفا في حد ذاتها وإنما يتم إعدادها لتوضع تحت تصرف عدة أطراف تستخدمها في عملية التحليل والدراسة، واستكشاف الحقائق التي يعتقد كل طرف أنها تناسب اهتماماته، وتطلعاته.فهي من هذا المنظور تؤثر بشكل متفاوت على سلوك المستعمل لها وفق درجة إدراكه، وقبوله لها. وما دام الأمر كذلك فإن المنظمات والهيئات المحاسبية والتشريعية تحرص على تشجيع المؤسسات على تبليغ التقارير المالية بنوعية عالية (الدقة والمد لولية).

المراجع

1. **B**.Carsberg , A. Hope and R.W.Scapens : The objectives of published accounting reports. readings in a/c and business research.1978.p11, U.K.
2. **P**.Chuhan : Are Institutional Investors an Important Source of Portfolio Investment in Emerging Markets? Policy Research Working Paper 124.The World Bank, 1994.
3. **A**ICPA Improving business reporting –A customer focus.The Jenkins report.1999. USA, p3.
4. سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية: دراسات في الاقتصاد التطبيقي، دار العلم للملايين، بيروت. ص27
5. AICPA Improving business reporting –A customer focus. The Jenkins report.1999. USA. p1
6. ibid. p3
7. سالم محمد بن غربية، توحيد وتنسيق مباديء المحاسبة:المقومات والمشاكل، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 2، العدد1 بنغازي- ليبيا 1990، ص.28.
8. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني، الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد2 ، العدد1، بنغازي، ليبيا، 1990، ص. 71.